بحوث الزراعة تتنبأ بالقمح.. ورشة عمل موسعة حول الحبوب قريباً

قطنا: ضرورة تواجد كوادر البحوث الزراعية على الأرض دائماً

جبور لـ«الوطن»: نعمل على برامج تحدد أسباب اختلاف إنتاج القمح بين مزارع وآخر

الوطن

أكد وزير الزراعة المهندس محمد حسان قطنا أهمية الدراسات المقدمة من الهيئة العامة للبحوث العلمية الزراعية التي تخص برنامج التنبؤ بالغلّة لمحصول القمح لموسم ٢٠٢٢- ٢٠٢٣ ودراسة أثر الظروف المناخية على إنتاجية محصول القمح، والإجراءات الواجب اتخاذها للتخفيف من الأثر السلبي لهذه الظروف والبدائل المقترحة وخاصة ما يتعلق بأصناف البذار والأسمدة والممارسات الزراعية.

جاء ذلك خلال الاجتماع الذي عقده أمس مع الهيئة، مشيراً إلى ضرورة التشاركية مع المنظمات والجهات البحثية الأخرى للخروج ببرنامج متكامل ونتائج ملائمة وتطبيقها.

وخلال الاجتماع أكد الوزير ضرورة وجود كوادر البحوث الزراعية على الأرض بشكل مستمر ومتابعة جميع المحاصيل وسلوكها وتقديم الإرشادات والنصائح للفلاحين، إضافة إلى إعداد نشرات فنية تعريفية للأصناف الجديدة المعتمدة ليتمكن الفلاح من التعرف على كل ما يتعلق بكل صنف وكيفية التعامل معه، لافتاً إلى التركيز على الأبحاث التطبيقية التي تعطي نتائج مباشرة وتزيد الإنتاج والإنتاجية لدى الفلاحين، ومشيراً إلى أهمية التعاون المستمر مع مديريتي الإرشاد والتعليم الزراعي وباقي المديريات التي يمكن من خلالها إيصال الأبحاث والمعلومات والاستفادة من كوادرها وتطوير عملها بما يتناسب مع متطلبات كل مرحلة.

وشدد الوزير على الاهتمام ببحوث الإنتاج الحيواني والتشبيك مع المديريات المعنية بالوزارة والخبراء والمنظمات المتخصصة لتطوير هذا القطاع ودراسة أي متغيرات تطرأ عليه ووضع المقترحات والحلول لها، مشدداً على عقد ورشات عمل شهرية يتم خلالها استعراض نتائج الأبحاث المنفذة في قطاع معين سواء نباتي أو حيواني.

وفي تصريح لـ«الوطن» بيّن مدير عام الهيئة العامة للبحوث العلمية الزراعية الدكتور موفق جبور أن الهيئة تعمل خلال المرحلة الراهنة على تقديم دراسات خاصة بمحصول القمح واختلاف إنتاجه من مكان إلى آخر، إضافة إلى معرفة نتائج تتبع حقول مزارعي القمح ليتم اختيارهم ضمن البرامج ومعرفة أسباب اختلاف الإنتاجية بين مزارع وآخر وربط ذلك مع التغيرات المناخية والانحرافات في موضع درجات الحرارة واقتراح ما يلزم لتحسين الواقع الحالي.

وكان جبور قد أكد أن هذا الاجتماع يندرج ضمن التحضيرات لورشة عمل موسعة في مجال الحبوب والقمح على وجه الخصوص وعرض نتائج المتابعة على الأرض وأثر التغيرات المناخية ومعالجة المشاكل الناتجة عنها.

كذلك تم التطرق خلال الاجتماع إلى مناقشة واقع محصول القمح في سورية والحاجة لإطلاق منصة زراعية خاصة.

بعد السماح باستيراد السيراميك

صناعي لـ«الوطن»: القرار يصب بمصالح المستوردين الضيقة وتم تمريره «تحت الطاولة» مرفقاً بافتراءات على مصانع السيراميك

رئيس غرفة تجارة ريف دمشق لـ«الوطن»: لأن السيراميك الوطني أغلى من المستورد بـ٧ أضعاف

هناء غانم

لاقى قرار السماح باستيراد السيراميك الذي وافق عليه مؤخراً رئيس مجلس الوزراء بناء على اقتراح غرفة تجارة ريف دمشق استياء كبيراً من صناعيي المادة المحليين.

وأكد الصناعي محمد أورفلي لـ«الوطن» أن هذا القرار يصب في المصالح الضيقة التي يطالب بها المستوردون مبيناً أن صناعة السيراميك تحتاج إلى رساميل مرتفعة ضارباً مثلاً حول إحدى شركات السيراميك التي تضم أكثر من مئة شريك بسبب ضخامة الإمكانات المطلوبة لصناعته.

وأشار إلى أن عدد العمالة المسجلة في التأمينات الاجتماعية حالياً بلغ ٤٠١٥ عاملاً وقد انكمش العدد عما قبل الأزمة بسبب التكاليف المرتفعة وبالأخص حوامل الطاقة.

وأكد أورفلي أن هذا القرار سيدفعهم كمصنعين إلى التوقف عن التصنيع والتحول للاستيراد لأنه أربح بكثير من الصناعة، وأقل (وجع للرأس) فلا ضغوطات لاستلام المحروقات ولا عمالة ولا غيرها من الالتزامات التي تحتاجها هذه البنية التحتية الضخمة مشيراً إلى أن أصغر مصنع سيراميك يتطلب أرضاً لا تقل عن ٧٥ ألف متر ٢٠ ألفاً منها مسقوف.

أورفلي عبر عن أسفه لهذا القرار الذي تم تمريره مرفقاً بافتراءات على مصانع السيراميك من ناحية الأسعار والجودة دون أن يرسلوا أحداً للاستفهام والتحقق من ذلك من أي مصنع أو صناعي بل تم في الظلام وكما يقال «تحت الطاولة»، مشيراً إلى أن مصانع السيراميك الحالية تعاني مشاكل كبيرة أولها حوامل الطاقة خاصة والحظر المجحف عامة.

وعن الكميات والطاقات الإنتاجية، أكد أن لدى المصانع في مستودعاتها كميات هائلة أتت إلى عدم الإنتاج بالطاقة المتاحة، فعلى سبيل المثال هناك من لا يستطيع الإنتاج أكثر من ١٠ بالمئة من طاقته الفعلية بسبب تكدس البضائع، وشدد على أن هذا القرار ضد الصناعة الوطنية ولمصلحة فئة ضيقة، مطالباً الجهات الوصائية بالعدول عن القرار والاستمرار في منع الاستيراد لمنعكساته السلبية الشديدة فالحكومات في الخارج تدعم هذه الصناعة لأهميتها الاقتصادية ولكثافة استقطابها للأيدي العاملة فمصنع السيراميك يتطلب العمل ٢٤ ساعة نظراً لوجود أفران بحرارة عالية تتطلب ثلاثة أيام للتشغيل وثلاثة للإطفاء، إضافة إلى الكثير من مستلزمات الإنتاج وغيرها من التكاليف.

من جهته أكد رئيس غرفة تجارة ريف دمشق أسامة

مصطفى لـ«الوطن» أن قرار اللجنة الاقتصادية القاضي بالسماح باستيراد السيراميك جاء نتيجة ما شهدته الأسواق مؤخراً من ارتفاع لأسعار مادة السيراميك والذي أصبح أغلى من الأجنبي بنحو ٦ إلى ٧ مرات الأمر الذي يحمل المستهلك عبئاً كبيراً عند ترميم بيته، ومثله أسعار السيراميك الذي يدخل إلى الأسواق بطرق غير نظامية ويباع بأضعاف سعره في الدول المجاورة وبناء على ما سبق تم الطلب من اللجنة الاقتصادية السماح باستيراد السيراميك حتى يتوفر بالأسواق بأسعار مناسبة.

وأكد مصطفى أن الغرفة مع الصناعة الوطنية لكن عليها المنافسة بالجودة وقد تم التأكيد على أن هناك أنواعاً ومقاسات من السيراميك غير موجودة بالمنتج الوطني لذلك تم الطلب بوضع ضميمة على بعض المقاسات حتى تبقى الصناعة الوطنية محمية.

وخلص بالقول: إنه لو كانت أسعار السيراميك منطقية لما طالب أحد بالسماح باستيراد السيراميك والحكومة وافقت.هذا وتم الموافقة على السماح باستيراد مادة السيراميك مع إعادة النظر بالسعر الاسترشادي لها بناء على طلب غرفة تجارة دمشق، حيث تمت الموافقة على تخفيض السعر الاسترشادي ليصبح ٩٠٠٠ ليرة سورية للمتر الواحد مع فرض ضميمة بمبلغ ١٠٠٠٠ ليرة سورية للمتر على القياسات التي يوجد منها منتج محلي.

وحسب توصية اللجنة الاقتصادية فقد جاء هذا الطلب نتيجة الارتفاع الكبير جداً في سعر السيراميك الوطني وانخفاض الجودة، موضحة أن هذا القرار جاء بهدف خلق منافسة من جهة وتخفيض سعر مادة السيراميك من جهة أخرى.

ويفترض قرار اللجنة الاقتصادية التنسيق بين وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ووزارة المالية بضرورة دعوة اللجنة الخاصة لتحديد الأسعار الاسترشادية لمادة السيراميك والتنسيق مع المصرف المركزي بخصوص تحديد الكميات المسموح باستيرادها من المادة وآلية تمويلها إضافة إلى التنسيق مع وزارة الصناعة لإصدار القرار اللازم بفرض ضميمة ١٠٠٠٠ ليرة سورية للمتر المكعب على المقاسات المنتجة والمتوافرة محلياً من السيراميك بهدف حماية المنتج المحلي وعدم فرضها على المقاسات التي لا يوجد منها إنتاج محلي.

إضافة لذلك تكلف وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك مراقبة الأسعار والأسواق ومنعكسات تطبيق القرار إضافة إلى ضرورة التأكيد على غرف التجارة في المحافظات للتنفيذ أصولاً عن طريق اتحاد غرف التجارة.

تمديد السماح باستيراد القطن المحلوج ٦ أشهر إضافية

رئيس اتحاد غرف الصناعة لـ«الوطن»: قرار إيجابي جاء بناء على طلب الصناعيين

زيزان: لن يسهم في انخفاض أسعار الألبسة لأن الأقطان تتبع للسعر العالمي

رامز محفوظ

وافق رئيس مجلس الوزراء المهندس حسين عرنوس على توصية اللجنة الاقتصادية المتضمنة تمديد العمل لمدة ٦ أشهر إضافية بتعليمات السماح للمنشآت الصناعية المرخصة أصولاً والعاملة بإنتاج الغزول القطنية التي تستخدم القطن المحلوج مادة أولية باستيراد هذه المادة وفق طاقتها الإنتاجية الفعلية المحددة من مديرية الصناعة المعنية بعد الحصول على موافقة وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي وحسب الشروط المحددة من قبلها.

وفي تصريح لـ«الوطن» بيّن رئيس اتحاد غرف الصناعة السورية، رئيس غرفة صناعة دمشق وريفها محمد غزوان المصري أن موافقة اللجنة الاقتصادية جاءت بناء على طلب الصناعيين الذين طالبوا بتمديد مدة استيراد مادة القطن المحلوج، لافتاً إلى أنه تمت الموافقة على استيراد المادة منذ ستة أشهر واليوم تم التمديد لستة أشهر إضافية، مؤكداً أن تمديد السماح باستيراد المادة قرار إيجابي ويصب في مصلحة الصناعيين.

وعن تأثير تمديد السماح باستيراد القطن المحلوج في أسعار الألبسة أوضح رئيس اتحاد غرف الصناعة أن ذلك لن يكون له أي تأثير في الأسعار، لافتاً إلى أن تكاليف استيراد مادة القطن المحلوج وغيرها باتت اليوم مرتفعة جداً والأفضل شراؤها من المؤسسة العامة للصناعات النسيجية باعتبار أنها متوفرة اليوم وأسعارها أقل من تكاليف الاستيراد.

بدوره أكد عضو مجلس إدارة غرفة صناعة حلب محمد زيزان في تصريح لـ«الوطن» أن القرار مفيد وضروري لكنه لن يؤدي إلى انخفاض أسعار الألبسة باعتبار أن الأقطان تسعر وفقاً للسعر العالمي.

وأوضح أن النسبة الأكبر من إنتاج مادة القطن تقع في المناطق الخارجة عن السيطرة، لذا طالب الصناعيون بالسماح باستيراد المادة التي تعتبر ضرورية لمعامل النسيج، لافتاً إلى أن الحكومة تعمل على التوسع بزراعة القطن في مناطق جديدة ونأمل أن يكون إنتاج الموسم القادم وفيراً ويتم الانتهاء من استيراد المادة من الخارج.

من جهته رأى الصناعي محمود الزين المختص بصناعة الألبسة والأقمشة أن قرار تمديد السماح باستيراد القطن المحلوج لا بد منه في ظل انخفاض إنتاج سورية من مادة القطن خلال الموسم الحالي.

وفي تصريح لـ«الوطن» أوضح الزين أنه يفترض ألا تحدد الحكومة مدة معينة لاستيراد المادة ويجب أن يكون السماح بالاستيراد مفتوحاً من دون تحديد مدة معينة، مطالباً بضرورة العمل على تخفيض الرسوم الجمركية عند استيراد المادة الأولية.

وعن التكاليف المرتفعة للاستيراد بيّن الزين أنه بغض النظر عن ارتفاع تكاليف الاستيراد أو انخفاضها وتأثير ذلك في الأسعار المهم اليوم توفر المواد الأولية الضرورية للصناعة، لافتاً في الوقت نفسه إلى أن أسعار الغزول القطنية المحلية الصنع مرتفعة وجودتها ليست عالية.

وأشار الزين إلى أنه إضافة لارتفاع تكاليف استيراد القطن المحلوج مادة أولية هناك تكاليف إضافية يدفعها الصناعي للحصول على المنتج النهائي مثل أجور الصباغة وتكاليف النقل وتعبئة المنتج بعبوات كرتونية وغيرها من التكاليف الأخرى، لافتاً إلى أن سورية تعتبر من أولى البلدان المنتجة للألبسة القطنية وأن إنتاجها مرغوب لدى العديد من الدول، لذا لابد من العمل على تقديم المزيد من التسهيلات للصناعي ودعمه من أجل أن تعود صناعة الألبسة السورية لألقها.

> صناعي: من المفترض ألا يتم تحديد مدة معينة لاستيراد المادة وأن تكون المدة مفتوحة

التأمين الزراعي

الأمين العام للاتحاد السوري لشركات التأمين لـ«الوطن»: لابد من تحقيق الإلزامية في التأمين الزراعي لضمان نجاحه

عبد الهادي شباط

اعتبر الأمين العام للاتحاد السوري لشركات التأمين نزار الهيبة في حديثه مع «الوطن» أن هناك ضرورة للتوجه نحو التأمين على الأمن الغذائي خاصة بعد التراجع في معدلات الإنتاج وتكلفة تأمين احتياجاتنا من الخارج بأتت عالية جداً لجهة ارتفاع قيم النقل والشحن واستنزاف القطع الأجنبي لتأمين هذه الاحتياجات، معتبراً أن تجربة التأمين الزراعي في سورية لا تزال متواضعة وخاصة أن التأمين على البيوت البلاستيكية كان يمثل تأميناً عالي الخطر وهو ما يسبب خسائر واختيار هذا النوع من التأمين بهذا الخطر هو أقرب للضمان وليس للتأمين.

وبين الهيبة أن الحل يكمن بالإلزامية وتحقيق الأعداد الكبيرة في التأمين الزراعي وإحداث مجمعات تأمين خاصة بالتأمين الزراعي على غرار مجمع تأمين المصارف لإتاحة التغطيات المطلوبة للمزارعين خاصة مع كثرة تعرض المحاصيل الزراعية للخطر بحكم تبدلات المناخ التي طرأت في السنوات الأخيرة أو لجهة عدم توفر مستلزمات الإنتاج الكافية للمزارع وأنه يجب ألا يكون هناك قلق من إلزامية التأمين الزراعي الذي يسهم في نجاح مثل هذا النوع من التأمين ويخدم مصلحة الإنتاج الزراعي، وقياساً على ذلك لو لم يكن لدينا تأمين إلزامي على السيارات لعانينا الكثير من المشكلات في حوادث السيارات.

وكشف الهيبة أن هناك مشروعاً يتم العمل عليه مع الحكومة في هذا الخصوص من شأنه أن يكون داعماً للإنتاج الزراعي ومحفزاً أكثر على الإنتاج الزراعي وتحقيق معدلات مهمة تضمن الأمن الغذائي للمواطن.

ويتزامن حديث الهيبة عن التأمين على الأمن الغذائي والتركيز على إلزامية التأمين الزراعي مع ما تحدثت به مؤسسة التأمين السورية ونشرته «الوطن» منذ أيام حيث أوضحت أنه فيما يخص منتج التأمين الزراعي للزراعات المحمية (البيوت البلاستيكية) تم إطلاق منتج التأمين الزراعي مع بداية شهر آب من العام الماضي ٢٠٢٢ بدعم حكومي حيث بلغ القسط /٣٤/ ألف ليرة يتحمل المزارع /١٤.٥/ ألف ليرة وتغطيات إلى حد /٥/ ملايين ليرة للبيت الواحد ليصل حجم التعويضات التي قدمتها المؤسسة بموجب هذا المنتج إلى نحو /١.٥/ مليار ليرة، وأنه رغم كل الظروف التي تعرض لها هذا التأمين تمت إعادة إطلاق منتج التأمين الزراعي بشكله الاختياري، وحاولت المؤسسة الاستمرار بتقديم هذا النوع من التأمين لما له من آثار إنسانية واجتماعية كثيرة ومتعددة. وذلك باستيفاء بدل /١٠٠/ ألف ليرة وتغطيات إلى حد /٥/ ملايين ليرة للبيت الواحد وذلك من دون دعم حكومي.

ويعتبر عدد من المديرين والخبراء في قطاع التأمين المحلي أن التأمين الزراعي إحدى أدوات إدارة المخاطر الفعالة والذي يرسخ فكرة التكافل ويدخل ضمن سياق الحماية الاجتماعية وأن تجربة التأمين الزراعي على البيوت المحمية جاءت وفق معايير محددة نظراً لارتفاع تكلفة البيوت المحمية وحاجتها لعناية خاصة.

وكان العديد من العاملين في قطاع التأمين عولوا على نجاح تجربة التأمين الزراعي وسرعة التوسع به نحو محاصيل جديدة بما يسهم في تحقيق حالة استقرار أكبر لدى المزارعين وتحفيز نحو رفع معدلات الإنتاج بما يخدم مصلحة الاقتصاد الوطني بالعموم.